

المصرية، على الرغم من قصر عمرها، إحدى هذه المحطات المهمة، ولا نبالغ إن قلنا إنها إحدى أهم المحطات في مسار الدولة السورية، فمنذ تلك التجربة الوحدوية ارتسم مسار اللاعودة؛ لا عودة إلى الدولة المدنية أو مدنية الدولة، لا عودة إلى الحياة الدستورية والبرلمانية، وإلى الحريات العامة والليبرالية السياسية والاقتصادية وحرية الإعلام. نعلم، ويعلم الجميع، كم كانت مسألة الوحدة إشكالية، وكذلك الانفصال عنها، وكم تعددت المواقف من نتائجها بين مدح ودم، لذلك نسارع إلى إقامة فارق اصطلاحي بين الوحدة فكرة والوحدة تجربة، إننا لا نتحدث هنا عن فكرة الوحدة، بل عن تجربة بعينها، تجربة هي حدث تاريخي يخضع للمراجعة والنقد مثل أي حدث تاريخي آخر. وكونه حدثًا تاريخيًا، فله - إذن - ارتباطاته بما قبل وما بعد.

2. أسئلة البحث

تطرح تجربة الوحدة السورية المصرية مجموعة كبيرة ومتشعبة من الأسئلة لا يغطيها بحث مهما كبر، من أبرزها:

هل قامت الوحدة على دراسة متأنية لواقع البلدين؟ هل تكفي عملية الدمج السياسي لأنظمة الحكم وتوحيدها في سلطة مركزية لقيام الوحدة؟ هل أسهمت دولة الوحدة في حل جملة كبيرة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الشاخصة في حياة السوريين آنذاك؟ لماذا حدث الانفصال بأسرع مما حدثت الوحدة؟ هل كان لتجربة الوحدة دور ما في تواتر الانقلابات العسكرية بعد الانفصال؟ لماذا تعمقت أزمة النظام السياسي بعد الانفصال؟ هل ما جرى عام 1963 وما بعده ذو صلة بتجربة الوحدة؟

3. فرضية البحث

تقوم الفرضية المركزية على أن تجربة الوحدة التي قامت بقرار عسكري متسرع خاضع لاعتبارات أيديولوجية وانتهت بانقلاب عسكري شرع لانقلابات لاحقة مثلت (أي تجربة الوحدة) نهاية المسار المدني الديمقراطي في بناء الدولة السورية، ووجهت ضربة قاصمة للحياة السياسية والاقتصادية، وللحريات العامة، وفتحت الباب واسعًا للدولة التسلطية والحكم الشمولي القائم على دكتاتورية

الوحدة السورية المصرية بين أزمات الداخل وصدمة الحل

هيثم صعب⁽¹⁾

أولاً: ملخص

نعالج في هذه الورقة مسألة الوحدة السورية المصرية التي قامت بين عامي 1958 و1961، واستطرادًا المرحلة اللاحقة، أو ما يسمى عهد الانفصال حتى عام 1963، ونسلط الضوء على النهج التسلطي والاستفراد بالحكم من الجانب المصري، وعلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها حكومة الوحدة وألحقت أضرارًا فادحة كانت تصعب معالجتها بزمن قصير، أما الضرر الأكبر، فوقع في الحياة السياسية السورية التي كانت على الرغم من المصاعب والعقبات الكثيرة تعمق خطواتها في الممارسة الديمقراطية والحياة البرلمانية والدستورية، فتلقت طعنات لم تبرا منها في المراحل اللاحقة. فمنذ قيام الوحدة حدث انعطاف خطر في مسار بناء الدولة السورية نحو الممارسات التسلطية، وتعطيل الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية، وتأسيس الحكم الشمولي ودكتاتورية العسكر والحزب الواحد، كل ذلك حدث تحت شعارات الثورة والوحدة القومية.

1. إشكالية البحث

إن الإشكالية التي ندورها في هذا البحث جزء من إشكالية عامة تتعلق بجذور النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، القائم في سورية، فهذا النظام ليس ابن اللحظة الحاضرة بل وليد محطات وأحداث تاريخية تراكمت بكثافة وازدحام، وأنتجت ظواهر التسلط والاستبداد والاستئثار بالسلطة والثروة وحكم الحزب الواحد وعبادة الفرد و(الدولة الأمنية)، ظواهر تتحكم في حياتنا، وترسم مصائرنا حتى اللحظة. لقد شكلت الوحدة السورية

(1) باحث ومترجم من سورية، له أبحاث وأعمال مترجمة عدة.

ثانياً: مقدمات لا بد منها

قبل الخوض في مسألة الوحدة السورية المصرية الشائكة متعددة الجوانب نعلن أننا نحاذر المساس بمشاعر (المواطن) السوري، أو العربي الذي حلم طويلاً بوطن ممتد من... إلى...، وطن قوي منيع يرى فيه أمته مزدهرة بين الأمم، ولم يحصل له شيء من ذلك، ولا ندري بماذا يحلم اليوم بعد أن صار هاجسه الحصول على وطن صغير، (قطري)، موحد من دون انقسام أو اقتتال، خال من الفقر والقهر والجبر، فعندما يتحرر من هذه الثلاثية القاتلة، فإنه يفك عن نفسه تلك الأقواس، ويصبح مواطناً ممتلئاً بالإرادة والقرار والخيار في أن يرى حدود وطنه تتسع لتشمل إخوانه المواطنين في البلدان الأخرى. أما أن تفرض عليه الوحدة من الأعلى بقرار عسكري أو حزبي مستخدماً رأس المال المعنوي والرمزي لفكرة الوحدة الذي يحمله هذا (المواطن) بداخله، بكل ما ينطوي عليه من شحنات عاطفية ووجدانية، معلناً له أننا وإياك إن ذهبنا إلى الوحدة، فإننا سنحل مشكلاتنا جميعها دفعة واحدة، فإننا لا نملك إلا أن نقول: إن الطريق إلى جهنم مفروشة بالنيات الحسنة، فما بالك إن كانت النيات غير ذلك.

لكن، وإن كنا لا نريد ذلك، فإننا نجد لزاماً علينا أن نعرض ولو بعجالة الخلفية التاريخية العامة التي أنتجت الميول الوحدوية عند السوريين: لقد استقر في نفوس السوريين شعور بالمرارة، ربما لا يشاركون فيها أي من العرب الآخرين، وهم يرون (شام شريف) تتمزق إلى أصقاع متباينة، وتنكش حدودها، وتنهض بينها الحواجز، الحدود التي خطتها أقلام المستعمرين على الورق، ونفذتها جيوشهم الغازية على الأرض. لم يُصَب أحدٌ من العرب بالمرارة التي أصابت السوريين، أهل الشام، من عدم القناعة بحدودهم الجغرافية المصطنعة، وهذا يختلف عن أي نزاع حدودي بين بلدين متجاورين، إضافة إلى وجود مجموعة من المفترسين بأنياب وبلا أنياب (إسرائيل، تركيا، العراق والأردن الهاشميين) المحيطين بها والطامعين باقتطاع أجزاء أخرى من ((دولة ما تبقى))⁽²⁾. هذه المرارة المركبة: مرارة فقد الجغرافيا أو تقلصها، ومرارة الإحساس بفقد السيادة أو

العسكر والحزب الواحد تحت ستار الشعارات القومية والثورة على الانفصال واستعادة الوحدة.

4. أهمية البحث

إن أهمية العودة إلى هذه الأحداث التاريخية القريبة هي من أجل الكشف عن الروابط العضوية والصلات الخفية بين مراحل تاريخية متعاقبة، ومتزامنة، ومن أجل رصد السياق الذي أوصل الحياة إلى هذا المستوى المتري على الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري والأخلاقي. إن إلقاء ضوء على مرحلة ما قبل 1963 يكشف لنا أن حياة السوريين كانت تنطوي على إمكانات وخيارات سياسية واجتماعية-اقتصادية ما فتئت تنبئ منذ الاستقلال بل منذ ما قبل الاستقلال، أخذت تنبئ بالتدرج ممارسات وأفكاراً تحديثية قوامها الحريات العامة والتعددية السياسية والاقتصادية والحياة الدستورية، لكن خياراً آخر اعترض الطريق، وفرض نفسه قسراً، ووضع سورية على مسار منحدر أوصلها إلى ما هي فيه الآن، ذلك كان الخيار العسكري-الأيديولوجي الذي تسلح بالشرعية الثورية، واستمد دروسه في الحكم من التجربة الناصرية في زمن الوحدة وما بعدها.

5. منهج البحث

يتبع البحث منهجاً وصفيّاً بالأساس، لكنه يرفقه، ما أمكنه ذلك، بمعطيات كمية مأخوذة من مصادر بحثية رصينة. فضلاً عن ذلك، إن الحوادث التاريخية لا يكتفى فهمها إلا بقراءة الحوادث السابقة عليها واللاحقة لها، فالحادثة التاريخية على فرادتها تبقى مشروطة بأسباب سابقة عليها، وغالباً ما تلقي النتائج اللاحقة أضواء جديدة عليها تساعد في فهمها بصورة أفضل، ليتبين أن اللاحق من الأحداث كان كاملاً بصورة ما في الأحداث السابقة، بحكم منطق السببية ذاته. وبهذا المعنى لا يكون الوصف محض تجميع لبيانات ومعلومات، إنما يوضح ويفسر الظواهر والأحداث، ويربط فيما بينها للكشف عن الصلات القائمة بينها.

(2) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999)، ص 59.

الأمة العربية والأمة الإسلامية وحتى الأممية البروليتارية، جميعها طرحت على أنها مشروعات قابلة للتحقق. لذلك نُظر إلى هذه الرقعة الجغرافية الصغيرة على أنها قطر، وليست وطنًا، أو أنها مرحلة وسوف تنقضي، فكان من السهولة بمكان التضحية بهذا القطر على مذبح الوحدة. إن هذه الخلفية التاريخية للموقف الوجودي السوري لا تعني صفاءه التاريخي أو نقاءه المبدئي، فهو كان على الدوام ملتبسًا بمواقف الأفراد والجماعات ومصالحهم الآنية وطموحهم وتناقضاتهم.

ثالثًا: السياق الذي مهد للوحدة

قال الجميع، أو معظمهم على الأقل، نعم للوحدة، لكن كل (نعم) كانت تحمل في ثناياها هواجس ونيات وأطماعًا، فكانت تبطن أكثر مما تعلن.

ذهب السوريون إلى خيار الوحدة مع مصر، يحدوهم الأمل بإيجاد حلول لمشكلاتهم الداخلية والإقليمية، المتراكم منها والمستجد التي عجزوا عن الاتفاق في ما بينهم بشأنها لوضع الحلول المناسبة لها. كانت الأطراف جميعها متوجسًا بعضها من بعض، فالأحزاب التقليدية (الحزب الوطني وحزب الشعب) خصما الأوس، عادا إلى تحالف هش تحت ضغط الحركة النقابية للعمال والفلاحين التي أخذت تتعاضد كمًا ونوعًا، فمع ارتفاع معدلات الإنتاج الصناعي والزراعي ازدادت أعداد العمال، فانتمتوا في تشكيلات نقابية بلغ عددها 354 نقابة في عام 1958⁽⁴⁾، وبدأت مرحلة من النضال العمالي المطالب غير مسبوق ومميزة في الساحة العربية. وتميزت مرحلة الخمسينيات بتحركات فلاحية وصلت إلى ما ((يشبه العصيان المسلح))⁽⁵⁾ بوجه العائلات الإقطاعية في مناطق وسط سورية وشمالها. بالتوازي مع ذلك كانت الأحزاب الأيديولوجية قد بلغت مرحلة متقدمة مما يسميه خلدون النقيب ((عملية التسييس والتجذير))⁽⁶⁾

تهديدها في كل وقت، هي التي أعطت دعاوى القومية العربية والوحدة العربية طابعهما السوري المميز، وأعطتها تلك العاطفة الجياشة وذلك الاندفاع للاستعاضة عن الوطن الصغير بوطن كبير يمتد من البحر إلى البحر، لا يعود السوري يشعر معه بأنه محصور أو مقيد بحدود مصطنعة أو مهدد بسيادة وطنه واستقلاله.

إنك لو سألت المصري أو العراقي أو السعودي أو الجزائري عن هويته، لأجابك بفخر أنه مصري أو عراقي أو سعودي أو جزائري، لكن السوري سوف يقول لك إنه عربي سوري، فيقدم هويته القومية على الهوية الوطنية. وفضلاً عن إحساس السوريين بمزيد من المرارة من جراء قناعتهم بأن العرب الآخرين لا يشاركونهم الإحساس نفسه بالانتماء القومي العربي، أو أن انتماءهم لا يعكس الصيغة الشامية، فإن هذه المسألة خلقت للسوريين أنفسهم مشكلات لم تحل إلى اليوم، وهي مشكلات يختلط فيها الحلم/ الوهم مع الواقع لدرجة لا يعود معها المرء قادرًا على التمييز بينهما. إن المنطق العملي والواقعي يفترض أن بلدًا بهذا التنوع العرقي والديني والطائفي والعشائري، يمل عليه أن يبني هويته الوطنية بصيغة متينة قبل التفكير ببناء أعلى وأكبر، وأن يكون الأول أساسًا للثاني، والبناء الوطني كأي بناء هو عمارة تحتاج إلى ملاط ماسك لأحجارها، وإلى هندسة معمارية متقنة تدمج المكونات جميعها في هيكل لا يعود معه الناظر قادرًا على التمييز فيه بين مكونات⁽³⁾. لكن السوريين ما زالوا إلى اليوم يتحدثون عن مكونات الشعب السوري، وهذه واحدة من كبريات المشكلات التي خلقتها، أو لم تستطع حلها، أحزاب الأيديولوجية القومية علمانية الشكل وشوفينية المحتوى. لقد افتقد السوريون هذه الفكرة الوطنية في طروحات الأحزاب السياسية، فكانت الأحزاب تفكر بالأمة التي تتعدى حدود ما هو قائم، وكان كل حزب يبني أمته على مقاس أيديولوجيته، لذلك تعددت الأمم، ولم تتجانس ضمن النسيج الثقافي والسياسي السائد، فمن الأمة السورية إلى

(3) لا نقصد بهذا الدمج ذوبان أو اضمحلال تلك المكونات وفقدانها شخصيتها الثقافية واللغوية بتعبيراتها المختلفة الأدبية والفنية، وطقوسها وتقاليدها بل نقصد تساوي الجميع بوضعية المواطنة التي هي علاقة وقيمة في أن معًا، نتمو، وتقدم على القيم والانتماءات الأخرى جميعها، ولا تلغها، وتؤسس للهوية الوطنية بوصفها علاقة سياسية وقانونية وأخلاقية، وتقوم عليها الدولة الأمة التي يتميز فيها الناس بحسب الكفاءة والعمل لا بحسب الانتماء الطائفي أو العرقي أو الديني. يُنظر لهذا الخصوص: برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط3، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 9 وما بعدها.

(4) ستيفن هايدمان، التسلمية في سورية، صراع المجتمع والدولة، (بيروت: دار الريس، 2011)، ص 142.

(5) ستيفن هايدمان، التسلمية في سورية، صراع المجتمع والدولة، ص 144.

(6) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلمية في المشرق العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 94-97.

فرائض القوميين والمحافظين، فانفرط عقد التحالف بين البعثيين والشيوعيين تحت مسمى (الجهة الوطنية) التي نشأت في إثر فشل التحالف الحكومي في التوصل إلى برنامج إصلاح. ووصلت عملية الاستقطاب السياسي إلى حال بالغة الشدة ترافقها حال من العطالة الذاتية. لم تكن الأحزاب التي شكلت الائتلاف الحاكم على توافق في الأفكار والتوجهات، فحزب الشعب يطرح برامج الإصلاح الزراعي، والحزب الوطني حليفه الحكومي يعارضها، وحزب البعث تبني الاشتراكية، لكنه دخل بتنافس محموم مع الشيوعيين على التمثيل الشعبي، فأصبحت العلاقة بينهما معقدة، وينطبق عليها وصف جاد الكريم الجباعي لحياتنا السياسية بأنه ((تداخل أيديولوجي وتناحر سياسي))⁽⁸⁾. والجيش كتل من الضباط متحزبة ومتناحرة، ويرصد بعضها بعضاً كي لا تقوم كتلة بانقلاب على الآخرين، وقيادته المركزية ضعيفة لا تستطيع التحكم في تلك الكتل، وربما تكون هذه الوضعية المشرذمة والمتناحرة داخل الجيش هي التي منعت حدوث انقلابات عسكرية في الفترة الممتدة من 1954 حتى قيام الوحدة، على الرغم من المحاولات التي غدّتها ومولتها دول مثل العراق وبريطانيا وأميركا، وأفشلتها السياسات المصرية والسعودية الطامحتان والمنافستان للانفراد بالزعامة العربية. حال من التمزق السياسي والأيديولوجي تسببت بنوع من العطالة السياسية، خلقت عقبات إضافية بوجه الحياة البرلمانية السورية، وأخذت مؤشرات النمو الاقتصادي تتراجع، فقد أحجم الرأسماليون عن القيام بالقلق، ومن عدم قدرة السياسيين على التوافق فيما بينهم على صوغ ميثاق وطني يؤسس لبرنامج إصلاح اقتصادي اجتماعي واضح الأهداف. بهذا الوضع السياسي القلق ذهب السوريون إلى مصر طالبين الوحدة، ولعل في كلام الوفد العسكري الذي قابل عبد الناصر حين قالوا له: ((افعل بنا ما تريد... أنقذنا فقط من السياسيين ومن أنفسنا))⁽⁹⁾ تكثيف للحال التي كانت سائدة.

(8) جاد الكريم الجباعي، طريق إلى الديمقراطية، ط1، (بيروت: منشورات رياض الريس، 2010)، ص 71.

(9) باتريك سيل، الصراع على سورية، (بيروت: دار الأنوار، 1968)، ص 419. وينقل أكرم الحوراني عن لسان أحد أعضاء الوفد العسكري الذي سافر إلى القاهرة للاجتماع بعيد الناصر وإقناعه بالوحدة الفورية شيئاً شبيهاً بذلك، فيقول: ((إننا نضع أنفسنا تحت تصرفك يا سيادة الرئيس ولك أن تتصرف بنا كما تشاء...))، مذكرات أكرم الحوراني، ج3، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت)، ص 2576.

حيث حققت هذه الأحزاب حضوراً جماهيرياً واسعاً في صفوف العمال والفلاحين الذين أضحووا مسيسين بما يكفي ليتحولوا بخياراتهم الانتخابية من الأحزاب التقليدية التي عجزت عن إيجاد الحلول المناسبة (للمشكل الاجتماعي) باتجاه الأحزاب الأيديولوجية، إضافة إلى ثقل هذه الأحزاب بين الفئات المدنية الوسطى والدنيا التي كانت داعماً أساسياً للأحزاب التقليدية، لكن بسبب انتشار التعليم والإعلام الجماهيري والثقافة وطرق الاتصال والمواصلات أخذت خياراتها تنحو نحواً مختلفاً، فصارت أقسام من هذه الفئات محسوبة على الأحزاب الأيديولوجية، وبصورة خاصة على اليسار والقوى القومية التي تنادي بالوحدة العربية. وقد وصل تغلغل هذه الأحزاب داخل صفوف الجيش حدًا باتت معه المؤسسة العسكرية تكتلات متناحرة من الضباط. وعلى الرغم من قيام (حكومة ائتلافية) في عام 1956 ((ضمت الحزب الوطني وخصمه (حزب الشعب) والتكتل الديموقراطي (خالد العظم) والكتلة الدستورية المحافظة وحزب البعث))⁽⁷⁾، إلا أن هذه الحكومة بسبب تركيبها من الخصوم السياسيين والعقائديين، عجزت عن تبني برنامج إصلاح اقتصادي اجتماعي واضح المعالم، فضلاً عن أن التدخلات الخارجية العربية والغربية وصلت إلى حد أن أيًا من السياسيين السوريين صار محسوباً على جهة خارجية، ولعب المال السياسي والولاءات والميول الأيديولوجية والوعود بالسلطة دوراً في إذكاء هذه المحسوبيات. وأحافت بسورية مجموعة من الضغوط والتهديدات الخارجية لا قبل لها بها منذ الحرب العالمية الثانية وجلاء الفرنسيين، فمنذ العدوان الثلاثي على مصر أضى المشرق العربي، وسورية خاصة، ساحة للتنافس والتدخل والتحرش السياسي والعسكري والضغط الاقتصادي من أميركا وتركيا والدول الاستعمارية السابقة وإسرائيل. لكن خيارات دولية أخرى كانت قد انفتحت على البلدان العربية ممثلة بالكتلة الاشتراكية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وما تحتاج إليه من استثمارات كبرى في البنية التحتية وتسليح الجيوش. نجم عن ذلك موجة من المد اليساري في بلدان المشرق وفي سورية خاصة، حتى صار (شبح) الشيوعية يحوم في سماء المنطقة، فازتعدت

(7) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط2، (بيروت: دار النهار، 2012)، ص 158.

واستغل الحزب ((نفوذه في المجلس التنفيذي السوري لتطهير معظم المراكز الحساسة في الإدارة العامة والمدارس والجامعات والنقابات العمالية من خصومه))⁽¹⁷⁾. لكن عبد الناصر خيب أمل الحزب، فهيمن رجاله واستخباراته على إدارات الدولة ومفاصلها، وطهر الجيش من الضباط البعثيين، بعد أن كان قد طهره من اليساريين ومن الضباط جميعهم المحسوبين على تنظيمات حزبية أخرى، وشمل التطهير أيضاً ضباطاً فلسطينيين كانوا يتدربون في الجيش السوري لتشكيل جيش فلسطيني بحجة أنهم محسوبون على قيادات عسكرية سورية أو على جهات حزبية، لقد وصل عدد الضباط الذين ((طالبهم التطهير إلى 4800 ضابط، أي نصف ضباط الجيش السوري، وعوّض النظام عن هذه الخسارة الفادحة في الطاقة البشرية بتحويل 2300 ضابط مصري إلى سورية لاستلام المناصب الشاغرة برواتب مرتفعة تحملت مسؤوليتها الخزينة السورية))⁽¹⁸⁾. باختصار لقد نسف عبد الناصر الطبقة السياسية والعسكرية والمدنية السورية بالكامل، وفَرَطَ بأقرب حلفائه، وعند تأسيس (الاتحاد القومي) حركة سياسية وحيدة، خلت هذه الحركة من أي عناصر وحدوية، واقتصرت ((على رؤساء العشائر وبكوات العهود السابقة والأزلام وشيوخ الحواري والدواوين الذين انحسروا عن خريطة سورية السياسية منذ سنوات طويلة))⁽¹⁹⁾. لقد أصبحت سورية في زمن الوحدة ((محكومة بعدد من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية)) وصار ((المواطن السوري محاطاً بجيش من العملاء والمخبرين))⁽²⁰⁾. أما في الجانب الاقتصادي فقد ((انخفض الدخل الفردي في سورية بنسبة 22%... وهبطت الصادرات بنسبة 25% وارتفعت الواردات بالنسبة نفسها في حين كان تضخم العملة يُضعف القدرة الشرائية لدى السوريين))⁽²¹⁾، وبدأت دراسات مصرية تضع الخطط لتحويل سورية إلى بلد متخصص في الزراعة في حين تبقى مصر متخصصة في الصناعة، وانتقال الفلاحين من مصر إلى سورية، وتوطيئهم في مناطق الجزيرة والفرات وسهل الغاب لتخفيف الضغط

رابعاً: نتائج الوحدة وأثارها في الجانب السوري

هل مثلت سورية بهذا الوضع الممزق غنيمة للمصريين، جعلت السوريين بعد ثلاث سنوات وأشهر يشعرون بخيبة الأمل، فينقضون العهد، ويعودون عن خيارهم الذي اتخذوه بحماس منقطع النظر؟ سؤال يستدعي حديثاً كثير التشعبات، وللإجابة عنه يكفي فقط أن نذكر بعضاً من الحصيلة التي جناها السوريون من سنوات الوحدة القصيرة التي ((استحالت سريعاً هيمنة مصرية على سيادة سورية وثوراتها وأسواقها))⁽¹⁰⁾، و((كانت الديمقراطية السورية أولى ضحايا الوحدة))⁽¹¹⁾. لقد حُلَّت الأحزاب جميعها، ولم يبق إلا الاتحاد القومي التنظيم الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، وفُرض الدستور المصري على سورية، وكأنها محافظة من المحافظات المصرية⁽¹²⁾، هذا الدستور الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تخوله إصدار أي قرارات أو إجراء أي تعديلات أو تعيينات من دون العودة إلى البرلمان الأمر الذي لم يعهده السوريون، وتشكلت حكومة مركزية ذهبت ((كافة المناصب الهامة فيها للمصريين))⁽¹³⁾، وأغرق عبد الناصر الجيش السوري ((بضباط مصريين، كما أغرق المؤسسات والدوائر العامة بموظفين ورجال مخابرات مصريين تسلموا أعلى المناصب))⁽¹⁴⁾، حتى بدا الأمر كأنه ((احتلال سلمي لسورية))⁽¹⁵⁾. وكان حزب البعث ((وإنقاً من أنه سيميم على دولة الوحدة بفضل عقيدته وتنظيمه، وأن عبد الناصر بضحالته الفكرية سيصبح تلميذاً لعفلق))⁽¹⁶⁾،

(10) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ص 171.

(11) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ص 177.

(12) في المباحثات التي سبقت الوحدة ومهدت لها وفي الاجتماع الذي ضم الوفدين السوري والمصري لإعلان الوحدة، وكان بحضور الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ووفدين وزاريين كبيرين، وزع الرئيس عبد الناصر صيغة مشروع دستور على السوريين، ضم خمسين مادة دستورية، وجاء تحت عنوان ((الدستور المؤقت للدولة العربية))، وكان مشروعاً للدراسة طبيعية الحال، وفور إعلان الوحدة أذاع عبد الناصر من دمشق في 5 آذار/ مارس 1958 نص مشروع الدستور المؤقت، وكان ((على غير ما جاء في المشروع))، حيث ضم 73 مادة دستورية. يراجع في هذا الشأن: مذكرات خالد العظم، مج: 3، (بيروت: دن، 1973)، ص 145-149، 177-182، وفي هذه الصفحات نص المشروعين. لكن ما لا يذكره خالد العظم ولا غيره ممن كتب مذكراته عن تلك المدة أن الجانب المصري لم يشارك سورياً واحداً في صياغة مشروع الدستور، فكان الدستور يعكس وجهة النظر المصرية الخالصة.

(13) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ص 177.

(14) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ص 178.

(15) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 178.

(16) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 179.

(17) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 179.

(18) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 192.

(19) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 186.

(20) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 194.

(21) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 196.

وتضخم الجهاز البيروقراطي للدولة والتهم نفقات الخزينة، (فتضاعفت النفقات بنسبة مئة بالمئة من 1957 إلى 1961 وتفاقم عجز الموازنة عامًا بعد عام)⁽²⁶⁾، وانعكس ذلك تراجعًا في الاستثمارات الحكومية إضافة إلى تراجع الاستثمار الخاص. وطالت الإجراءات التعسفية والقمعية العمال وتشكيلاتهم النقابية أيضًا، وأخذت ((حقوق العمال تتآكل باستمرار))⁽²⁷⁾، فبعد أسبوعين من قيام الوحدة ((ألغى حق الإضراب في سوريا))⁽²⁸⁾، و((أهمل حق العامل في منع الصرف التعسفي من العمل))⁽²⁹⁾، وفرضت عقوبات تأديبية على العمال معظمها لصالح رب العمل، ما حدا بممثلي ((أكثر من 300 نقابة عمالية للاجتماع في دمشق وتوجيه نداء إلى عبد الناصر للسماح بعودة حقوق النقابات، كالإضراب والتنظيم ومنع الصرف التعسفي وتعديل قانون العمل ليكون أكثر إنصافًا للعمال وإنهاء الهيمنة البشعة للاتحاد الاشتراكي العربي على العمل النقابي... ورفع الحد الأدنى للأجور... وكان رد فعل النظام اعتقال عدد من المشاركين في هذا المؤتمر))⁽³⁰⁾، فاستقالت اللجنة التنفيذية احتجاجًا على الاعتقال، فشككت السلطة لجنة جديدة جعلتها أداة بيدها وواجهة نقابية وسياسية لدعم النظام في الداخل والخارج.

خامسًا: شهادات معاصري نظام الوحدة

لقد شكّا الرئيس شكري القوتلي الذي وقع على قرار الوحدة مع عبد الناصر من نظام الوحدة ومن ممارسات الأجهزة التي خلقت ((نظامًا من القمع والهيمنة والظلم، تمكن عبره قلة من الرجال عملت في شبكات الأمن من اتهام أغلبية المجتمع بأنها خائنة. وتمكنت منظمات وهمية وأشخاص لا قيمة لهم من السيطرة على مراكز السلطة في البلاد))⁽³¹⁾. ويفرد أكرم الحوراني مئات الصفحات من مذكراته للحديث عن ظروف الوحدة ومجرياتها، وممارسات

السكاني عنها، وتحويل سورية إلى منتج للمواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة المصرية، وسوق لتصريف منتجاتها الصناعية، ضاربة بعرض الحائط خبرة الاقتصاديين السوريين والصناعة السورية التي ارتبطت بالأسواق المجاورة من خلال جهد استغرق سنوات طويلة من العمل المضني وتراكم الخبرة. وبسبب العلاقات العربية السيئة بين الجمهورية العربية المتحدة ودول مثل السعودية والعراق والأردن أغلقت الحدود بوجه الصادرات السورية التي تراجعت بنسبة 48 بالمئة مع تلك الدول، فنشطت تجارة التهريب معها بدلًا من التجارة النظامية، و((هزّب عدد كبير من رجال الأعمال رساميلهم بعيدًا عن الجو الاقتصادي المتدهور والقوانين الاشتراكية))⁽²²⁾، وذكر تقرير أعدته وزارة التخطيط في الحكومة المركزية أن ((80% من صادرات سورية إلى مصر كانت أغذية ومواد أولية، وأن 75% من صادرات مصر إلى سورية كانت بضائع صناعية))⁽²³⁾، لقد تضررت صناعة النسيج السورية، وتوقفت بعض مصانعها عن العمل بسبب ارتباطها بالمصانع المصرية التي احتكرت توفير المواد الأولية للصناعة السورية، وبالمستوردين والمصدرين المصريين الذين استولوا على التجارة الخارجية السورية، ففقدت الصناعة السورية شبكة علاقاتها التجارية، وبدأت هجرة رؤوس الأموال السورية والعربية من السوق السورية لانعدام الفرص والخشية من إجراءات التأميم المصرية، فتوقفت حركة الاستثمار، فعلى سبيل المثال كان ((ثمة 33 مشروعًا اقتصاديًا قيد التنفيذ في سورية وفرت 20 ألف فرصة عمل، ولكن رجال الأعمال السوريين تراجعوا عن الخوض في المشاريع الجديدة خوفًا من أن تؤمم))⁽²⁴⁾، ولم يقتصر الأمر على صناعة النسيج، فقد حُرمت الصناعة السورية كلها من إقامة علاقات تجارية خارجية، وصارت بيد هيئات مركزية مقرها القاهرة، وتحت رحمة وكلاء مصريين، وأرهقت النفقات الإدارية الخزينة السورية، فاستهلكت ((رواتب الخبراء المصريين ونفقات جهاز المخابرات وقوى الأمن الداخلي والأمن العام 58% من كامل النفقات العامة السورية عام 1958))⁽²⁵⁾،

(26) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 201.

(27) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 205.

(28) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 205.

(29) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 205.

(30) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 206.

(31) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 194.

(22) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 199.

(23) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 200.

(24) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 204.

(25) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 201.

المصرية حملة شعواء على السياسيين السوريين ورجال الاقتصاد والفكر والقانون والعسكريين الذين كان يبدر عن أي منهم حس نقدي أو تبرم بممارسات المصريين في سورية. و(في هذا الجو جرت تصفية الأحزاب والمنظمات النقابية والصحافة والجيش وأعيد تنظيم جهاز أمن الدولة وأقيمت أجهزة جديدة متعددة منها ما هو مرتبط بالرئاسة مباشرة ومنها ما يدار بواسطة بعض العسكريين والموظفين المصريين، ونظمت شبكات للتجسس غطت مدن وقرى الإقليم قوامها المعلمون المصريون والموظفون المنتدبون والمراكز الثقافية في المحافظات والضباط المصريون في الوحدات... إلخ))⁽³⁷⁾. ويلخص خالد العظم الذي كان عشية الوحدة يشغل منصب وزير الدفاع ووزير المالية في الحكومة السورية نتائج الوحدة على النحو الآتي: (لم تكن مرت على الوحدة ستة شهور حتى بدأ الناس يفتحون عيونهم، وأول من وجد نفسه ملقى في الشارع عفيف البزري))⁽³⁸⁾ رئيس أركان الجيش السوري الذي صار قائد الجيش الأول، وهو من سعى على رأس الوفد العسكري إلى القاهرة لإقناع عبد الناصر بالوحدة الفورية، لكنه أقيل من دون ذكر الأسباب. ثم استفاقت طبقة الزراع الذين نُفذ (قانون الإصلاح الزراعي في حقهم بكل شدة، حتى بالخروج على نصوصه تشقياً وانتقاماً))⁽³⁹⁾. أما التجار، فكانت معاناتهم مع وزارة الاقتصاد الوطني كبيرة التي تارة تبيع الاستيراد وتارة تمنعه، و(تزيد التعرفة الجمركية صعوداً بدون ترو))⁽⁴⁰⁾، و(تصدر القرارات وتلغيمها وتعود إليها فتعدلها... وكُفّت أيدي أصحاب المعامل عن إدارة شؤون العمال كما يفرضه قانون العمل... وهكذا تكدست لديهم المنتوجات بسبب عدم تصريفها إلى البلدان المجاورة))⁽⁴¹⁾، لأن البلدان المجاورة أغلقت حدودها مع دولة الوحدة لتدراً عن نفسها سياساتها التدخلية. و(أما أصحاب الأموال فقد أرعبتهم القوانين الصادرة ذات المفعول الرجعي فأخذوا يخرجون أموالهم إلى لبنان وسويسرا))⁽⁴²⁾. وتدهورت قيمة الأراضي

(37) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ص 56.

(38) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ط2، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ص 171-173.

(39) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

(40) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

(41) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

(42) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

أجهزتها القمعية، وتداعها السريع. وجدير بالذكر أن أكرم الحوراني، وهو أحد الساسة السوريين البارزين في تلك المدة، كان يشغل منصب رئيس المجلس النيابي السوري، وبعد قيام الوحدة أصبح واحداً من النواب الأربعة لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، لكن من دون عمل محدد أو تكليف بمهام واضحة، ما جعله يستقيل من منصبه، فقد كان الرئيس عبد الناصر يحوز على ((تفويض مطلق كما رغب وأراد، فانفرد وحده في دولة الوحدة بجميع الصلاحيات والسلطات التأسيسية والدستورية والتشريعية والتنفيذية))⁽³²⁾. إن الوحدة التي نُظر إليها على أنها (السحري الذي سيشفى جميع جراحاتنا)) سرعان ما تبين أنها ((نظام مخابرات ومباحث من رأسها إلى أخمص قدميها))⁽³³⁾. ولم تكد تمضي أسابيع قليلة على قيام الوحدة حتى بدأت حملة الإقالات والتسريح التعسفي والإبعاد لمسؤولين مدنيين وعسكريين سوريين من مناصبهم من دون تبرير أو تفسير، لكنه من الواضح أن نظام عبد الناصر كان يريد أن يضمن لنفسه سيطرة مطلقة على شؤون الدولة الوليدة جميعها. ويضيف أحمد عبد الكريم -وهو أحد الضباط الذين وقعوا على ميثاق الوحدة مع مصر، وتولى منصب وزير الشؤون البلدية والقروية في عهد الوحدة، واستقال أيضاً من منصبه احتجاجاً على ممارسات نظام الوحدة- ((أن رئاسة الجمهورية العربية المتحدة لم تكن في حقيقتها سوى قناعاً وحدوياً يخفي وراءه التسلط والحكم الفردي المطلق على الرغم من كل الشعارات القومية المستعارة التي تنادي بها))⁽³⁴⁾، وسرعان ما تبين للسوريين ((أن المخطط الناصري يهدف للقضاء على الجهاز السياسي والعسكري في سورية والسيطرة على الاقتصاد والتجارة وربطهما بالاقتصاد المصري))⁽³⁵⁾، وقد بائت محاولات السوريين جميعها لإصلاح نظام الوحدة قبل انهياره بالفشل، ولم تلق استغاثاتهم أذناً صاغية لأنها جويت بتعسف أساليب ((المباحث والمخابرات والدعاية والإرهاب وبتصفية القوات المسلحة))⁽³⁶⁾، لقد شنت أجهزة الإعلام والاستخبارات

(32) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج3، ص 2636.

(33) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج4، ص 2719.

(34) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ط2، (دمشق: دار الأهالي، 1991)، ص 25.

(35) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ص 51.

(36) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، ص 55.

المعدة للبناء والأبنية بصورة عامة خشية صدور تشريع جديد ينص على تأميم العقارات والأبنية والداكين. وسرح المئات من الموظفين المدنيين والعسكريين، ((ووجيء بالموظفين المصريين فحشدت بهم الدوائر))⁽⁴³⁾. وأما الطلاب، فقد استنفروا ((للتدخل في انتخابات رابطتهم، وعندما صدر القرار بالغاء شهادة الدكتوراه في الطب والاقتصار في منحها على جامعة القاهرة))⁽⁴⁴⁾. لم يحصل الفلاحون على الأراضي التي وُعدوا بأن توزع عليهم. ومنع رجال الأحزاب من ممارسة العمل السياسي. وسُلبت الجرائد حرية الكتابة وفُرضت عليها المقالات التي يكتبها المحررون في دوائر الدعاية، وخُبر أصحابها بين الاستمرار على إصدار صحفهم في ظل هذه الأوضاع أو إسقاط الامتياز عنهم لقاء تعويض هزيل. وخسرت سورية خبرة رجالها الذين عملوا من أجل الحرية والاستقلال، ((وكانوا يلقون دروسًا في الوطنية والعروبة))⁽⁴⁵⁾.

1. لقد تحولت الوحدة مع مصر إلى كابوس سياسي واقتصادي واجتماعي أطلت معه الدولة التسلطية الشعبية والدكتاتورية العسكرية على سورية بأساليبها الاستخباراتية وإجراءاتها التعسفية. إن الوحدة لم تقم بناء على دراسة متأنية لواقع البلدين والشعبين والاقتصاديين بل قامت بقرار اتخذه العسكر، وكان العسكريين السوريين لم يستطيعوا تنفيذ انقلاب عسكري من الداخل، فنفضوه من الخارج بالاشتراك مع مصر عبد الناصر وبقيادته⁽⁴⁶⁾. وهذا يدعونا إلى التساؤل: إلى أي حد كان الرئيس المصري يقيم وزنًا للقيادة السورية المدنية، رئيسًا وحكومة، حتى يتفاوض مع العسكريين الذين لا صفة تمثيلية سياسية لهم، ويتخذ وإياهم قرارًا بالوحدة الاندماجية الفورية؟⁽⁴⁷⁾

2. لقد قضت الوحدة على المكتسبات الديمقراطية والدستورية، فعلى الرغم من عثراتها، كانت تتراكم منذ سنوات محدثة تجربة فريدة على الساحة العربية، والسورية بخاصة، ما زال السوريون يتغنون بها، ويعدهونها مفخرة وطنية، ويفتقدونها في واقعهم لأنهم بعد ذلك لم يروا إلا الاستبداد المقنّع بالأيديولوجيا الثورية.

3. أعادت الوحدة العسكر إلى الواجهة من جديد، فاحتلوا إضافة إلى مناصبهم العسكرية

إن هذه الصورة من الممارسات السياسية والاقتصادية والمدنية والعسكرية والأمنية لنظام الوحدة تجعلنا نقول على الفور: ما أشبه اليوم بالأمس، فهذه الممارسات ما زلنا نشاهدها إلى اليوم مع اختلاف بالدرجة، أو بدرجات، لأنها باتت في واقعنا الراهن أشد وطأة وتعسفًا، وأكثر تماديًا في الظلم والفساد، وكان البذرة التي بذرتها أجهزة الحكم الناصرية قد نمت، وأصبحت شجرة عميقة الجذور كثيرة الأفرع والتفرعات. وهذا ما يدعونا إلى القبول بالقول بأنه ((بعد عام 1963 تمكن حزب البعث من تعميق مشروع بناء الدولة التسلطية الشعبية، مستفيدًا من الممارسات والتقنيات التي أصبحت جزءًا من المخزون السياسي السوري أثناء الوحدة))⁽⁴⁶⁾. نعم، ((لقد خرجت سورية من نظام الوحدة إلا أن القاعدة العملية والمؤسسية للدولة التسلطية الشعبية بقيت أكثر رسوخًا))⁽⁴⁷⁾.

وعلى العموم فالشهادات التي أوردناها هي شهادات واقعية لرجال كان لهم شأنهم في تاريخ سورية، عملوا ما بوسعهم لبناء دولتها وصيانة استقلالها، وهي صورة

(48) يعلن أكرم الحوراني في مذكراته أن ((الوحدة مع جمال عبد الناصر قد حققت لهم [أي للعسكريين] انقلابًا عسكريًا كانوا عاجزين عن القيام به ليحكموا سورية بدلاً من هؤلاء الوزراء والنواب الذين كانوا ينظرون إليهم بعين الشك والاستخفاف)). مذكرات أكرم الحوراني، ج3، ص 2600.

(49) ينقل بشير زين العابدين في كتابه (الجيش والسياسة) ما يأتي: ((في دمشق فوجئ رئيس الجمهورية السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه صبري العسلي من تسارع الأحداث بهذه الوتيرة، وذهلوا بمبادرة قيادة الجيش للذهاب إلى القاهرة والتفاوض مع القيادة المصرية، ومن ثم إطلاق هذه التصريحات، من دون المشاورة مع الحكومة أو حتى من دون إطلاعها على نتائج المفاوضات بينهم وبين عبد الناصر)). ص 291.

(43) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

(44) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

(45) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مج: 3، ص 171-173.

(46) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة، ص 192.

(47) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة، ص 195.

5. لقد حاولت حكومة خالد العظم التي تولت الحكم في خريف عام 1962 أن تستعيد زمام المبادرة، وتمكنت من ((تحقيق إنجازات خلال فترة زمنية قصيرة، وكانت هذه أنجح حكومة في سورية منذ الانتداب الفرنسي))⁽⁵¹⁾، فقد ((ألغت قوانين الطوارئ))⁽⁵²⁾، وأحيت ((المؤسسات الديمقراطية))، وأجرت ((انتخابات برلمانية جديدة))، وشجعت ((الرساميل على العودة إلى سورية))⁽⁵³⁾، وخفضت ((سعر الأراضي المزمع توزيعها إلى النصف))⁽⁵⁴⁾، واستطاعت خلال عشرة أشهر ((توزيع أراض على الفلاحين بمساحات فاقت كثيرًا مجهود 36 شهرًا في ظل دولة الوحدة))⁽⁵⁵⁾، وقدمت ((الحوافز لرجال الأعمال لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنشيط القطاع الخاص))، و((أبطلت تأمين بعض الشركات بعدما حصلت على ضمان حقوق العمال))، وأثبتت الحوافز فعاليتها فتقدم خلال شهر 30 طلبًا لترخيص شركات ومصانع. إضافة إلى خططها للاستثمار في البنية التحتية من مثل مشروع سد الفرات وشركة النفط السورية وبناء مرفأ طرطوس وصوامع القمح، والحصول على قروض تنموية من دول عدة⁽⁵⁶⁾.

لكن الزمن كان قد تغير، لم يستكن العسكر طوال المدة التي أعقبت الانفصال من 1961 إلى 1963، حيث قاموا بانقلابات ومحاولات انقلابية عدة بتشجيع من السلطات المصرية، ولم تدم فيها الحكومات سوى أشهر، وكانت تسقط تحت ضغط العسكر والتجاذبات السياسية الحزبية والتدخلات المصرية. حتى حكومة خالد العظم الأفضل بالمعايير جميعها لم تعش سوى بضعة أشهر، من أيلول/ سبتمبر 1962 إلى انقلاب 8 آذار/ مارس 1963. إن كل ما قد يقال من أن خالد العظم كان مدنيًا موعلاً في مدنيته، وكذلك كانت عموم الطبقة السياسية آنذاك،

(51) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 229-230.

(52) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 229-230.

(53) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 229-230.

(54) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 229-230.

(55) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 229-230.

(56) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 229-230.

والأمنية مناصب مدنية من دون أن يتمتعوا بكفاية تؤهلهم لذلك. والطريف بالأمر أن الوحدة نشأت بقرار عسكري مثل ما يشبه الانقلاب على السلطات المدنية حين وُضعت تحت الأمر الواقع، وانتهت بانقلاب عسكري. ولم تتوقف الانقلابات منذ ذلك الوقت، فلم تمض ستة أشهر على الانفصال حتى انقلب العسكر على الحكم المدني في 28 آذار/ مارس 1962، وأودعوا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ومعهم عشرات النواب والوزراء السجن لأن تشكيل الحكومة لم يرق لهم، ثم خرجوا بعد أن فرض العسكر الترتيبات التي تناسبهم، وعاد رئيس الجمهورية إلى منصبه. وتوالت الانقلابات والانقلابات المضادة بخفة لا يصدقها عقل، وكلها كانت تحت شعار العودة إلى الوحدة.

4. لقد أهدرت موارد الدولة المالية، وتعطلت ماكينتها الاقتصادية، وهربت رؤوس الأموال الوطنية والعربية، وانكفأ من بقي في الداخل عن العمل، وتعطلت شبكة العلاقات التجارية الإقليمية والدولية للسوريين. لقد ورثت سورية اقتصادًا متدهورًا أصيب بضربات موجعة في سنوات الوحدة، ولم تتمكن الدولة ((من جذب الاستثمارات، خاصة أن أصحاب الرساميل ورجال الأعمال الذين غادروا البلاد أثناء سنوات الوحدة أصابهم (المرض اللبناني) وباتوا يفضلون الربح السريع عبر حسابات البنوك والعمليات العقارية والمضاربات والعمليات الخارجية. بدل الاستثمار في القطاعات المنتجة في بلدهم))⁽⁵⁰⁾، وبتقديرنا أن الخشية من التقلبات السياسية، وتلويح العسكر باستمرار الانقلاب وبالعودة إلى نظام الوحدة وسياساته التعسفية، و(الحرب) التي شنتها وسائل الإعلام المصرية على سورية، والإيحاء المستمر بأنها قاب قوسين أو أدنى من الثورة على نظام الانفصال، و(عمليات التخريب) التي أدارتها ومولتها الأجهزة المصرية عبر شبكة عملائها الكبيرة بالداخل، كلها أدت إلى انعدام ثقة المستثمرين السوريين بوضع داخلي مستقر جاذب للاستثمار.

(50) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 213.

شرطه استعادة دور الرأسمال الوطني، والمضي قدماً بخطى الإصلاح الزراعي، وتحسين أوضاع الفلاحين. إن هذه العملية بشقيها السياسي والاقتصادي كانت تمثل أرضية صالحة لقيام ميثاق وطني سوري وعقد اجتماعي جديد، وما تزال. لكن هذا التحالف الذي لم يسعفه الوقت ليتجذر في الواقع بين الليبرالية السياسية والرأسمالية الوطنية الصناعية والتجارية والزراعية، جوبه بتحالف آخر هو تحالف الأيديولوجية الحزبية والعسكر الذي يمتلك أيديولوجية شعبية ووسائل القوة والبطش. لقد نجح هذا الأخير بتشكيل سد منيع بوجه الأول، وعطل، فور وصوله إلى السلطة، بناء الدولة المدنية الديمقراطية، وألغى الحياة الدستورية والبرلمانية⁽⁵⁸⁾. لقد عمل هذا التحالف على استلهاج التجزئة الناصرية في الحكم، واعتمد أدواتها العسكرية الأمنية، وإجراءاتها الاقتصادية بأساليب أشد قسوة وإجحافاً.

سادساً: على سبيل الخاتمة

لقد شكلت تجربة الوحدة السورية المصرية برزخاً فاصلاً في الحياة السياسية السورية بين ما قبل الوحدة وما بعدها، وعلى الرغم من عمرها القصير ونهايتها السريعة إلا أنها أرخت بظلال كثيفة على الأحداث اللاحقة. لقد تشكل ما يمكن أن نسميه ((عقدة الانفصال))⁽⁵⁹⁾ عند الطبقة السياسية السورية، والعسكرية بصورة خاصة، وحتى تُعفى آثار هذه العقدة كان لا بد من كبش فداء. لقد تبين أن هذا الأخير متعدد الوجوه أو الأغراض. فأول ما اتجهت أصابع الاتهام نحو الخارج، كعادة العرب عموماً في تعليق هزائمهم ونكباتهم على مشجب الآخر كي لا يتحملوا مسؤولية أعمالهم وقشلهم بأنفسهم. ومن هذا التوضع عُدَّ الانفصال مؤامرة من الاستعمار والمشارك فيه من الداخل عميلاً، وبدأ كيل التهم والإقصاء والتصفيات المعنوية والجسدية. لقد

وأنه قطع عهداً على نفسه أن يحد من تدخلات العسكر في السياسة، و((رفض أن يتعامل مع أي عسكري مهما علا شأنه إلا عبر القنوات الشرعية والدستورية))⁽⁵⁷⁾، ما أثار حفيظة العسكر وجعلهم يبيتون الخلاص منه ومن السياسيين المدنيين معظمهم؛ هو صحيح لكنه لا يفسر هذا الجموح العارم عند العسكر لاستلام السلطة، وقد كانت ثمة تجارب سابقة شكلت درساً مليئاً بالأخطاء التي تجب الاستفادة منها، إضافة إلى دروس الانقلابات على الساحة العربية التي تواترت في تلك المدة، وخلفت نمطاً من الزعامة الفردية يسيل له لعاب الإغراء والطموح والطمع. لقد كان العسكر يترى بالسلطة المدنية، نزعاً لأنها كانت مدنية، ومدنيّة، وهم كانوا ريفيين، قرويين لا ينتمون إلى المدينة وأجوائها ولا إلى وسطها الاجتماعي وثقافته، وربما رأوا فيه أسباب ما كانت يبتئهم عليه من فقر. كانوا أبناء أسر فلاحية فقيرة في معظمهم، حملوا من وسطهم الاجتماعي والأسري إرثاً غير ناصع من المظالم والإهمال والتمهيش. وفي مرحلة لاحقة جاءت الأحزاب السياسية برؤاها الأيديولوجية لتعمق لديهم الإحساس بمظلوميّتهم، وتوفر لهم أرضية انتقامية، وتكشف لهم الطريق أوضح مما سبق، وتشكل لهم خلفية افتقدها من انقلب قبلهم أو حاول، ولم ينجح، فهؤلاء كانوا بالنسبة إليهم حالة صبيانية لا تدري ماذا تفعل، وربما لم تدر ماذا فعلت، لذلك خسرت رهاناتها كلها لأنها كانت رهانات فردية، أما الآن فالرهانات مختلفة كلياً. نعم، كانت هذه الرهانات مرتدية الزي العسكري، لكن قلبها كان ينبض نبضاً مختلفاً، تجمعت فيه عصبية الجماعة، وأخوة السلاح، وعصب الأيديولوجية.

لقد جاهدت الطبقة السياسية السورية بعد الانفصال لاستعادة مدنية الدولة على الأسس التي قامت عليها بعد الاستقلال، وهي الليبرالية السياسية والحياة البرلمانية والدستورية، إضافة إلى التحديث الاقتصادي الذي كان

(57) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر...، ص 230. إن تلك الإنجازات تدعونا حقيقة إلى التفكير بمقولات وموضوعات راجحة في الفكر السياسي والاقتصادي من مثل: الحكومات الرجعية، والرأسمالية التابعة والعميلة، وغير ذلك من المصطلحات التي تحتاج إلى مراجعة نقدية جذرية، خاصة أن التجربة اللاحقة للسوريين، والعرب جميعاً، تؤكد كم كانت حاجتهم إلى رأسمالية وطنية متحررة من تسلط أجهزة الدولة التسلطية التي أزاحت رأسمالية الخمسينيات وأحلت مكانها رأسمالية بيروقراطية تملك القطاع العام وسلطة القرار، وأخرى طفيلية زبونية تملك السوق الداخلية وعوائد التجارة الخارجية لمصلحة الأولى، وضمن عملية تقاسم مصالح بينهما، ولا سبيل لأحد يتيح مقاضاها أو محاسبتها أو حتى مساءلتها، فاحتكرنا الاقتصاد والسياسة والقضاء... وفوق ذلك أغلقتنا الأفق أمام أي مبادرات وطنية أخرى في حقول الصناعة والاستثمار في التقدم العلمي وغيره.

(58) بموجب الأمر العسكري رقم 2 الصادر عن مجلس قيادة الثورة بتاريخ 8 آذار/ مارس 1963 فرضت حالة الطوارئ والأحكام العرفية في سورية، واستمرت حتى عام 2011 وهي أطول مدة لأحكام الطوارئ عرفت على صعيد دول العالم، وألغيت شكلاً، فاستُبدل بها قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 12 عام 2012.

(59) لقد استخدم هذا التعبير معن بشور في بحث تقدم به لندوة الوحدة العربية تجارها وتوقعاتها، وقد صدرت وثائق الندوة بكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية يحمل العنوان ذاته في بيروت عام 1989، انظر ص 533 وما بعدها.

قبل الوحدة وما بعدها (من دون أن نحمل تجربة الوحدة فقط كامل المسؤولية عن ذلك)، تقدم لنا تفسيرًا للكيفية التي جرى بها الانتقال من أسلوب التوافق السياسي الذي هو أساس بناء الدول، إلى القسر السياسي بالأدوات الأيديولوجية والعسكرية الأمنية، وهو طريق تدمير الدول والمجتمعات.

مع انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 الناصري البعثي، طويت صفحة الحكم المدني، والمديني، وأعلنت المدينة هزيمتها أمام الطوفان العسكري الحزبي القادم من الريف، وفقدت سورية ((لحظتها الليبرالية))⁽⁶³⁾، وعبرَ جيل من السياسيين العظام الذي كان يرى السياسة ملعبًا يتبارى فيه الفرقاء، لمصلحة جيل جديد أبي إلا أن يكون اللاعب الوحيد، محيلاً الجميع إلى متفرجين ومدانين تحت الطلب.

نُصبت المحاكم الأيديولوجية بديلاً من القضاء، وبدلاً من المراجعة النقدية لهذه التجربة والاستفادة من أخطائها، وأطلقت الأحكام من دون حق المرافعة والاعتراض. هذه المحاكم سوف تعيش طويلاً وستؤدي وظائف وأغراضاً متعددة لأنظمة القمع والاستبداد، وستطلق أحكاماً من نمط (إضعاف الشعور القومي) و(وهن عزيمة الأمة) تقضي بها على الخصوم السياسيين.

لكن كبش الفداء الحقيقي كان الحياة السياسية والاقتصادية السورية ذات الإرث المدني والمديني⁽⁶⁰⁾. لقد قُضي على الطبقة السياسية بالكامل، تبع ذلك القضاء على النخبة الاقتصادية من خلال قرارات التأميم الصادرة عامي 1964 و1965. وفي الأيام الأولى بعد انقلاب 8 آذار/ مارس، كان قد صدر عن مجلس قيادة الثورة مرسوم يقضي بإغلاق ست عشرة صحيفة من كبريات الصحف السورية حينذاك بتهمة تأييد الانفصال، وختم مكاتبها بالشمع الأحمر، ومصادرة مطابعها وموجوداتها وأموالها المنقولة وغير المنقولة لصالح خزينة الدولة⁽⁶¹⁾. لقد أنهى انقلاب آذار/ مارس حقبة سياسية واقتصادية من تاريخ سورية يمكن أن نسميها حقبة الدولة، ودخلت التاريخ حقبة جديدة هي حقبة السلطة.

لقد كانت الحياة السياسية السورية منذ الاستقلال وحتى قيام الوحدة تجهد لبناء التحالفات والائتلافات والبرامج التوافقية لتشكيل الحكومات، لكن بعد تجربة الوحدة ومع استلام الحزب (الأشد وحدوية) السلطة، صارت السياسة الرسمية تجهد نفسها في البحث عن الخصوم والأعداء، ما أسس لحال من التمزقات الشديدة والعنيفة استمرت من دون انقطاع حتى اليوم، أبرزها كان في مرحلة الستينيات التي شهدت تصفية كامل الطبقة السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية عزلاً واعتقلاً ونفيًا واغتيالًا وتأميمًا ومصادرة⁽⁶²⁾. إن المقارنة بين العهدين، ما

(60) بتاريخ 25 آذار/ مارس 1963 صدر عن مجلس قيادة الثورة مرسوم، فرض أولها جزء العزل السياسي على رجال الحكم السابق في سورية بوصفهم ((ركائز العهد الانفصالي)). أما الثاني، ففضّل أسماء 74 شخصًا شملهم العزل، وقد تجاوز عدد المعزولين خلال الأيام الأولى للانقلاب أكثر من مئتي شخصية من السياسيين والعسكريين ورجال الاقتصاد وكبار الموظفين. وكان هذا الأمر لم تعده سورية في أشد عهودها الدكتاتورية. انظر: مذكرات أكرم الحوراني ج4، ص 3278 وما بعدها.

(61) أكرم الحوراني، مكرات أكرم الحوراني، ج4، ص 3277.

(62) من الأشياء اللافتة للنظر أن جميع رؤساء سورية الذين حكموا قبل عام 1970 (باستثناء

هاشم الأتاسي الذي توفي في داره في مدينة حمص عام 1960)، وعددًا كبيرًا من رجالها البارزين، رؤساء مجلس نواب ورؤساء حكومات ونواب ووزراء وقادة عسكريين ورجال أعمال، ماتوا في المنفى أو في السجن، ما يستحق دراسة خاصة حول تراكم التقاليد السياسية وارث الدولة، وهل تشكلت دولة بالأصل في بلادنا؟

(63) مجموعة من المؤلفين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، سعد الدين إبراهيم (منسقًا ومحضرًا)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 177.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم. سعد الدين، وغسان سلامة، وعبد الباقي الهرماسي، وخلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
2. الجباعي. جاد الكريم، طريق إلى الديمقراطية، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010).
3. الحوراني. أكرم، مذكرات أكرم الحوراني، (القاهرة: مكتبة مدبولي د.ت).
4. العظم. خالد، مذكرات خالد العظم، ط2، (د.م: الدار المتحدة للنشر، 1973).
5. النقيب. خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
6. ديب. كمال، تاريخ سورية المعاصر، من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط2، (بيروت: دار النهار، 2012).
7. زين العابدين. بشير، الجيش والسياسة في سوريا (1918-2000)، (د.م: دار الجابية، 2018).
8. سلامة. غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
9. سيل. باتريك، الصراع على سورية، (بيروت: دار الأنوار، 1968).
10. عبد الكريم. أحمد، أضواء على تجربة الوحدة، ط2، (دمشق: دار الأهالي، 1991).
11. غليون. برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط3، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
12. مجموعة باحثين، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
13. هايدمان. ستيفن، التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011).